جمع الكل في علامة تاء التانيث وبعلامة فاعل ومفعول لم يقصد بهما معنا الحدوث
وهما مختصان بالامات التجرد عن التاء كحايض وطالق ومرضع ولطفل وقد
يلحق التاء فيقال حايضه ومرضعة، وان قصد بهما الحدوث فالتاء لازمة
كحايضه وطالقه وقد تجرد الصفة المشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد
بها الحدوث مع قوله التاء رد على الكوفية حيث قالوا العلامة هي الهاء صارت
في الوقف تاء والبصرية قالوا الاصل الوصل فهي التاء تصير في الوقف هاء و
يرجح قول الكوفيين ان الوقف يرد الى السكون الذي كان في الاصل فالظاهر
رد التاء الى الاصل والالف مقصورة اوكانت او ممدودة والالف الممدودة ما
بعده همزة فيستفاد وان علامة التانيث الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك
فانها الف زايدة قبل المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة لكونها
بعد الالف زايدة عند سيبويه وعند الاخفش غير منقلبة عن شي بل اصلية
وبالجملة علامة التانيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة
يجوز لكونها سبب مد الالف قبلها او يجعل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الف
على ماهو مذهب سيبويه اولان الالف اسم المتحرك والساكن وههنا بحث هو ان
معرفة المونث موقوفة على علامة التانيث وقد فسرها بالالف المقصورة او الممدودة
فيلزم ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او ممدودة مونثا مع ان نحو فتى مذكر
ولو قيل الالفان بكونهما للتانيث لدار لو كان تعريفا بالمجهول وغاية ما يمكن
ان يقال المونث لا يمكن معرفته بالتعريف ولا بد في الكثير منها من السماع فان
المونثات السماعية لا يعرف الا بالسماع فليس مقصوده من التعريف الا تعيين
مفهوم المونث عند النحوي وبيان علامة التانيث ليعرف بوجه ما يمكن
في هذا المقام واما معرفتها بوجه يتميز عما عداها فلا بد لها من ضبط الفاظ
من تتبع كتب كثيرة فلحالها الى المبسوطات والالف المقصورة والممدودة
او زائدة مختصة بالفي التانيث وان الاشتراك بينهما وبين الف الالحاق والف

زيد

تيل المجهر بكسر الكلمة وهي ما يكون سادسه كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها
التسهيل فاحلناها اليه مخافة التطويل وهو اي المونث حقيقي ولفظي ولا
يخفى جريان هذا التقسيم في المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرضهم
بخلاف المونث فالحقيقي ما بازائه ذكر اي مذكر وهو ما يوصف بالذكورة
فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر للاثير ونخلة انثى للمثمرة فلما قال من
الحيوان اخرجها ومن جعل تانيث الحيوان الغير العاقل كالمونث اللفظي في
الاحكام كان الانسب بحاله جعل المونث الغير العاقل داخلا في المونث
اللفظي وتقييده ما بازائه ذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضي تعريف الحقيقي
بذات الفرج ليلا يخرج عنه مونث لا مذكر له على سبيل الفرض وهذا كلام
خارج عن التحصيل على ان حال هذا المفروض غير معلوم هل هو ملحق باللفظي
في الاحكام او بالحقيقي واعترض عليه بما قيل في الغراب ان بعضه اسماه بالقيظ
فان الظاهر منه ان لا يكون لها فرج كامراة وناقة، واللفظي بخلافه سواء
كان علامة تانيثه في اللفظ او في التقدير كظلمة وعين واذا استد اليه الفعل
المتصرف بخلاف نحو نعم مسندا او شبه الفعل فيلبس ذلك الفعل او شبهه تا
لكن يشترط ان لا يكون المونث علما المذكر فانه في حكم المذكر مطلقا الا في منع
الصرف والجمع فانه يجمع كذى التاء واتت في ظاهر غير الحقيقي وظاهر الحقيقي
ايضا اذا فصل بينه وبين المسند نحو حضر القاضي امراة دون ضمير غير الحقيقي
فانه كالحقيقي في وجوب التاء الا اذا كان حقيقي التذكير فانك في ضميره اتصا
بالمختار يقول حامه محسن وحسنه بالخيار فيه بيعا ان المراد بالتلبيس بالتاء
هو وجوب التلبيس والاعذب ان يجعل هذا مستثنى من الحكم السابق
قد يجعل قرينة على اعتبار القيود في السابق فان قلت كيف حكم الامام ابي حنيفة
رض ان النمل في كلام الله سبحانه جاء وقالت النملة كانت انثى بدليل قالت مع
في ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للمذكر والمونث المراد به مذكر لا من

Copyright © King Saud University